

التعريب والمصطلح

شهادة الخوري

المقدمة :

ما زال موضوع التعريب، على كثرة ما كُتِبَ فيه من بحوثٍ ودراسات، وما بُدِلَ لإنتاجه من مساعٍ وجهود، وما اتُخذ من أجله من توصياتٍ وقرارات، موضوعاً تتضاربُ فيه الآراء وتتباينُ النزعات، وبالتالي فهو بحاجةٌ مستمرة إلى معالجاتٍ جادةٍ تساعدُ على الوصول إلى حلٍ ناجع يردُّ الأمورَ إلى مسارها الصحيح.

آ- قضية التعريب:

إن اللغة العربية التي هي وعاءُ ثقافتنا العربية في الماضي والحاضر لمن أهم مقومات أمتنا العربية، وعنوان هويتها القومية، وسمة حضارتها الإنسانية. ومن طبيعة الأمور أن تكون هذه اللغة، لغتنا الأم، أداة التفكير والتعبير لنا في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية، وعلى الأخص أن تكون لغة التعليم والتعلم، في كل درجاته وأنواعه. ولكن ظروفًا معينة جعلت اللغة الأجنبية تحلُّ محلَّها في بعض مجالات التعليم وفي بعض المجالات الأخرى في بعض الأقطار العربية مثل الإدارة والثقافة والإعلام والقضاء والشركات والمصارف بل امتدت إلى كثيرٍ من النتاج الفكري والأدبي في

بعض أنحاء الوطن العربي، ونجدها أحياناً لغة التخاطب والحوار، فإذا بنا أمام ظاهرة تعريبٍ شاذة لا تقومُ إلا بالعودةِ إلى الأصل، بالقيام بعمليةٍ تعريبٍ واسعة.

إن هذه الظاهرة التي ندعوها «الثنائية اللغوية» لم تنشأ مصادفةً بل فرضها وجودُ سلطةٍ أجنبيةٍ في عددٍ من الأقطار العربية، خلالَ مدةٍ قرنٍ كاملٍ أو أكثر من منتصفِ القرن الماضي حتى منتصفِ هذا القرن، على وجه التقريب، تُملِّي إرادتها على المواطنين العرب وتملكُ إصدارَ القوانين والأنظمة التي تخدم مصالحها، وتعتمدُ على القوة الغاشمة فسعت جاهدةً لبسطِ هيمنتها الثقافية واللغوية على أبناء أمتنا، دعماً وتثبيتاً لسيطرتها العسكرية والسياسية والاقتصادية مستغلةً حالة الركود والتخلف والفرقة التي كانت تمرُّ بها أمتنا العربية.

ولكن المؤسف أن هذه الظاهرة قد استمرت بعد زوالِ مسبباتها، لسهولةِ إيجادها من أتموا دراستهم بلغةٍ أجنبيةٍ في استخدام هذه اللغة في نطاق التعليم وفي المجالات الأخرى، وبدافع التوهم بأن التقدم العلمي يلزمُ لغةً أو لغاتٍ بعينها دون غيرها، والجهلِ بخصائص اللغة العربية الفريدة وقدرتها على النماء المستمر وبغنى تراثها العلمي والأدبي.

ولعل من المفيد هنا أن نوضح المقصودَ بالتعريب بسبب تعدد معانيه. إنه قد يعني اقتراضَ لفظةٍ أجنبيةٍ ونطقها في صيغةٍ عربيةٍ أو وزنٍ عربي، أو يعني ترجمةً نصٍ إلى العربية...

ولكن المقصود هنا، هو جعلُ العربيةِ أداةً للتفكير والتعبير، في كلِّ مجالٍ من مجالات الحياة لدى العرب جميعاً في الوطن العربي، شرقه وغربه.

إن هذا الهدف ليس شأنًا لغويًا محضًا، بل هو شأنٌ يتصل بأهم ملامح وجودنا أمةً على هذه الأرض، وجوداً حضارياً ممتداً عَبْرَ الزمن. أن يستخدمَ عربيّ لغةً غيرَ لغتِهِ، وفي وطنه وعلى أرضه، هو اتهامٌ للغتِهِ بالقصور، وإنكارٌ لما تحمله من تراثٍ نفيس، ويأسٌ من أن تكونَ لغةٌ علمٍ وتقانةٍ في هذا العصر، وتعالٍ على جمهور شعبه الذي يستخدمُ العربيةَ ويتمسكُ بها، وانصياغٌ إلى تبعيةٍ لغويةٍ تنتقصُ من هويته الثقافية والقومية.

١- قدرة اللغة العربية:

إن السؤالَ الكبيرَ الذي نطرحُه: هل لغتنا العربية قادرةٌ على أن تكونَ لغةً معاصرةً؟.

منْ أمعن النظرَ في اللغةِ العربية، وقارنها باللغاتِ الأخرى، تملكه العَجَبُ من فصاحةِ مفرداتها وعدوبةِ ألفاظها وجزالةِ تراكيبها ورقيةِ عباراتها، وقدرتها على التعبيرِ والتوليدِ وقابليتها للنماءِ والتطور، وحسبها أن تكونَ لغةَ القرآنِ الكريمِ بجلالِ معانيه وبلاغةِ بيانه، وهو الذي زادها غنىً، ووسعَ لها في الأرضِ امتداداً وفي الزمنِ بقاءً، ثم استطاعت أن تكونَ وعاءَ المعرفةِ البشريةِ قروناً متطاولةً، ولا يشكُّ مُنْصِفٌ في أنها قادرةٌ على أن تكونَ لغةَ المستقبلِ، بعلومِهِ وآدابهِ وفنونِهِ، محتفظةً بعالميتها التي اكتسبتها منذُ خمسةَ عشرَ قرناً، إلى آخرِ الزمانِ.

أليس من الباعثِ على الدهشةِ والأسى، بعد هذا، أن نجدَ شعوباً أقلَّ من أمتنا تعداداً وأصغرَ رقعةً أرض، وأضالَ تراثاً، وأفقرَ مالاً، قد جعلت لغاتها لغاتِ علمٍ وتعليمٍ وأوجدت لها مصطلحاتٍ علميةً ودرّست بها في

جامعاتها ووضعت موسوعاتها، ونحن مازالَ بين ظهرانينا من يناقشُ في التعريبِ ويشكُّ في جدواه!

إنه لشرفٌ عظيمٌ لجيلنا أن يبذلَ السعيَ ويحملَ الدعوةَ وينهضَ بالمهمة أو لنقلُ بهذه الرسالة القومية الإنسانية، متابعاً لما بذله أبناءُ الأجيالِ السابقة من العرب من جهودٍ للحفاظِ على ذاتهم الثقافية في عصور الظلمة والاستبداد، وسعياً لاستعادة مكانتنا المرموقة في موكب الأسرة البشرية الصاعد والمتقدم باستمرار.

ونتساءل: ألم يكن ثمة مساعٍ لإعطاء العربية دورها الحق؟

٢- مساعي التعريب:

لقد تنبّهتِ الطلائعُ العربية من رجالِ الفكرِ والثقافة ودعاةِ التقدم والإصلاح في القرنِ الماضي إلى الخطرِ الداهم، فدعت إلى حركة إحياءِ حضاري هي ما نسميه النهضة العربية، تكونُ اللغةُ العربيةُ أدواتها وعمادها. وبذلتِ الجهودُ المخلصةُ خلال ما يزيدُ على قرنٍ من الزمن للعناية باللغة الفصيحة ودفع العامية والتأليف في علوم اللغة العربية، ووضع المصطلحات الحضارية والعلمية، وترجمة الكتبِ والمؤلفاتِ العلمية والأدبية من اللغات الأجنبية ولاسيما الفرنسية والإنكليزية إلى اللغة العربية، في مصرَ ولبنانَ وبلاد الشام والوطن العربي عامة. قام بذلك رُوّاد أفاضلٌ بجهودٍ فرديةٍ أو من خلال مؤسساتٍ تعليميةٍ وثقافية.

وفي منتصفِ هذا القرن أثارَ اهتمامَ الطلائع العربية خطرُ التشتتِ العربي والاختراقِ اللغوي والثقافي الذي حصل، فتجلت إرادةُ التحررِ

اللغوي والتقدم العلمي والوحدة الثقافية في نص ميثاق جامعة الدول العربية عام (١٩٤٥) الذي مثل الحد الأدنى للطموح العربي، وفي المعاهدة الثقافية، في العام نفسه، وهي أول معاهدة وقعتها الدول العربية، وفي «ميثاق الوحدة الثقافية» الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية عام (١٩٦٤) ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الذي أقره في العام نفسه.

جاء في ميثاق الوحدة الثقافية بالمادة العاشرة: «أن الدول العربية الأعضاء توافق على أن تكون اللغة العربية لغة التعليم والدراسات والبحث في مراحل التعليم كلها» وبالمادة السابعة عشرة: «أن الدول العربية توافق على السعي لتوحيد المصطلحات العلمية والحضارية، ومساعدة حركة التعريب بما يحقق إغناء اللغة العربية مع المحافظة على مقوماتها».

وتجلت إرادة الحفاظ على اللغة العربية، لغة رسمية وشاملة، في دساتير الدول العربية التي وضعت عند استقلالها، وفي مقررات المؤتمرات العربية الوزارية وغير الوزارية ولا سيما مؤتمرات وزراء التربية والتعليم والوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية والوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي، وقرارات وتوصيات الندوات والاجتماعات الثقافية والتربوية والعلمية التي عقدت في النصف الثاني من القرن الحالي...

وكذلك تجلت في نصوص استراتيجية تطوير التربية العربية والخطة الشاملة للثقافة العربية واستراتيجية العلوم والتقانة، هذه الاستراتيجيات التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمشاركة مئات من المفكرين والعلماء والمثقفين والأدباء العرب، وأقرتها المؤتمرات الوزارية المختصة. وأقام جهابذة اللغة ورجال الفكر والعلم مجامع أربعة للمحافظة على

سلامة اللغة العربية وجعلها تفي بمتطلبات العلوم والفنون هي: مجمع اللغة العربية بدمشق (١٩١٩) ومجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٣٢) والمجمع العلمي العراقي (١٩٤٧) ومجمع اللغة العربية الأردني (١٩٧٦). وقد أقامت هذه المجمع فيما بينها اتحاداً ينسّق جهودها ويجمع ما بين نشاطاتها المختلفة.

هذا وثمة عددٌ من المجمع اللغوية قد أنشئت أو هي في طور الإنشاء والتشكيل، في بعض الأقطار العربية: السعودية والسودان وفلسطين والجزائر.

وخطت الهيئات والمراجع العربية خطواتٍ عمليةً فسعت لتأمين مستلزمات التعريب وأحدثت الأجهزة القادرة على ذلك: مكتب تنسيق التعريب بالرباط (١٩٦١) والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق (١٩٩٠) اللذين يتبعان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتوفير المصطلح الموحد والكتاب المنهجي والمرجع بالتعاون مع الجهات المختصة، والمركز العربي للمطبوعات والوثائق الصحية بالكويت الذي يعمل برعاية مؤتمر وزراء الصحة العرب في خدمة تعريب العلوم الطبية.

وفي العام المنصرم (١٩٩٦) وضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ما دعت به «الخطة العامة للتعريب - الأهداف والاحتياجات والوسائل». بمساعدة عددٍ من الخبراء، واعتماداً على دراسات مفصلة عن احتياجات التعريب ولاسيما في مجالات التربية والتعليم، كما وضعت الخطة القومية المحدثة للترجمة بجهود خبراء متخصصين.

ولعل سائلاً يسأل: لِمَ تأخّر حسم موضوع التعريب، وقد انقضى

علي استقلال البلدان العربية ما يقرب من نصف قرن، أحدثت خلاله مئات المعاهد والجامعات واتسع التعليم ما قبل الجامعي، ووضعت تشريعات لصالحه وأحدثت مؤسسات وأجهزة؟.

الحقيقة أن العادة تبطل أو تبدل الشعور بالخطأ، وأن ثمة مصالح خاصة تعطل العمل أو تعوقه، ومع ذلك فإن الجهد لم يذهب هباءً... فقد ازداد الوعي بضرورة التعريب، وتشكل رأي عام ضاغط انعكست صورته فيما اتخذته المؤتمرات الحكومية والمنظمات العربية والهيئات الأهلية من قرارات بشأنه. والأهم من ذلك أن بعض الأقطار قد شرعت فعلاً بتعريب العلوم في جامعاتها كلياً أو جزئياً وهي العراق واليمن وليبيا والسودان، وأصدرت الجزائر قانوناً بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩٦ بشأن استخدام اللغة العربية يوجب إنجاز التعريب في الجامعات عام ٢٠٠٢.

ولكن هذه الخطوات على الرغم من أهميتها ليست كافية البتة، وما زال الخلل قائماً والمسيرة طويلة.

٣- مقدار الخلل:

ولكن ما هو حجم الخلل القائم في استخدام اللغة العربية؟. لقد دلت دراسة تحليلية أجرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في العام الماضي وشملت خمسة عشر قطراً عربياً، وكانت أساس الخطة التي أشرت إليها، على ما يلي:

في مجال التعليم ما قبل الجامعي:

تُعلم المواد العلمية والاجتماعية في المرحلتين الابتدائية والإعدادية

باللغة الأجنبية في مدارس خاصة وتجريبية في قطرين، وتعلم المواد العلمية في المرحلة الثانوية والمواد الفنية والمهنية باللغة الأجنبية في ثلاثة أقطار.

وفي مجال التعليم العالي:

تدرس باللغة الأجنبية العلوم الأساسية كلياً في ستة أقطار وجزئياً في خمسة أقطار، والعلوم الطبية كلياً في سبعة أقطار وجزئياً في أربعة، والعلوم الهندسية كلياً في عشرة أقطار وجزئياً في ثلاثة، والعلوم الاجتماعية والإنسانية تدرّس باللغة العربية كلياً في ستة أقطار وجزئياً في ستة أخرى.

وهكذا يتبين أن الأرجحية في تدريس العلوم الأساسية: الرياضيات والفيزياء والكيمياء والجيولوجيا والبيولوجيا وعلم النبات وعلم الحيوان والعلوم التطبيقية أي الطب وطب الأسنان والصيدلة والتمريض والعلوم الهندسية بكل فروعها هي للغة الأجنبية، وتلحق بذلك الدراسات العليا والبحوث العلمية التي هي امتداداً للتعليم الجامعي.

كذلك تحتل اللغة الأجنبية مساحة هامة في بعض الأقطار العربية في مجالات الثقافة والإعلام والإدارة والقضاء والمصارف والمال، ولاسيما في الأقطار التالية: المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا وبلدان القرن الإفريقي الصومال وجيبوتي.

أما القطر الذي يتفرد بالتعريب الشامل في كل مجال فهو القطر العربي السوري.

٤- دواعي التعريب:

إن تعريب التعليم العلمي وبالأخص في مرحلة التعليم العالي في المعاهد

والكليات الجامعية تستدعيه عواملٌ عديدة وتُحْتُ عليه: عاملٌ نفسيٌّ تربوي لأن لغتنا العربية جزءٌ من كياننا النفسي، ويكون الفهم والاستيعاب والتمثلُ بها أفضلَ مما يكونُ باللغة الأجنبية مهماً أتقنها المتعلم، وعاملٌ اجتماعيٌّ مهنيٌّ لأن اللغة هي أداة تفاهمٍ بين أصحاب الاختصاص مع أفراد المجتمع، وعاملٌ ثقافيٌّ قوميٌّ لأن اللغة العربية هي سمة انتمائنا القومي وركيزة ذاتنا الثقافية وعاملٌ روحيٌّ حضاريٌّ لأنها لغة العقيدة والتراث.

ولن يكون التعريبُ بأية حال ابتداءً أو افتعالاً، إذ هو الأصل وليس خروجاً على الأصل، كما لن يكون ابتداءً أو استثناءً، فقد درّست كليات الطب والهندسة والعلوم بمصر باللغة العربية واحداً وستين عاماً (١٨٢٦-١٨٨٧) والكلية الإنجليزية السورية ببيروت ثمانية عشر عاماً (١٨٦٦-١٨٨٤). وأما دمشق فشرعت بتعليم الطب والحقوق بدايةً من عام (١٩١٩) بالعربية ثم علّمت بها سائر العلوم الأساسية والتطبيقية والاجتماعية والإنسانية حتى اليوم وتبعتها في ذلك جامعات حلب وتشرين باللاذقية والبعث في حمص، وبنجاح كبير.

ولكن بماذا يتذرّع المترددون في إقرار التعريب وتنفيذه؟.

٥- تأمين احتياجات التعريب:

يخشى المترددون في هذا الموضوع أن يؤدي التعريبُ إلى عزلة المتعلم العربي عن مصادر المعرفة العلمية، وأن ينخفض مستوى التعليم الجامعي في البلدان العربية.

ودرءاً لمثل هذا الاحتمال تؤيدُ خططُ التعريب القطرية والقومية تعلم

الطالب العربي الجامعي لغةً أجنبيةً أو أكثر، تمكُّنه من الرجوع إلى مصادر المعرفة العلمية بواسطتها في المراحل العليا من دراسته سواءً أتمَّت في بلده أو في بلدٍ أجنبي كذلك تلحظ أن للتعريب احتياجاتٍ ينبغي تأمينها، وعلى رأسها المصطلحات العلمية اللازمة والكتب المقررة والمرجعية مؤلفة أو مترجمة عن اللغات الأخرى، ذلك أن التعريب انفتاح لا انغلاق، وارتفاع بمستوى التعليم العالي لا انخفاض وتراجع. ومن هنا كان على حركة التعريب أن تترافق وتتمازج مع حركة ترجمة ناشطة وجهدٍ مصطلحي سليم.

والسؤال الآن: هل تنجح المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تنفيذ خطة التعريب التي وضعتها؟ وهل ثمة ضرورة لتشريعات ملزمة مثل القانون الذي صدر في الجزائر؟ وهل ثمة حاجة لقرار تصدره أعلى سلطة سياسية في الوطن العربي، وهي مؤتمر القمة، مؤتمر الملوك والرؤساء بالزامية التعريب واستخدام العربية مثلما طالبت به ندوة تعريب الطب التي انعقدت بدمشق في أواخر عام (١٩٨٨)؟

قد يكون كل ذلك مفيداً، ولكنني أعتقد أن عملاً جماعياً تنهض به القيادات السياسية والاجتماعية والفكرية في الوطن العربي، عملاً يخطط له بعناية ويمول كفاية هو القادر على تحقيق هذا الانعطاف التاريخي الكبير. ونتطرق بصورة خاصة إلى المصطلح ودوره وأهميته وضرورة توحيده، بوصفه ركناً من أركان هذه الحركة.

ب - قضية المصطلح:

إن النص العلمي يشتمل على مفردات عامة ومفردات متخصصة

بمجلٍ معرفي، وهذه المفرداتُ الأخيرة هي التي ندعوها المصطلحات. والمصطلح لغةً هو ما اصْطُلِحَ عليه أي ما اتفقتْ عليه طائفةٌ مخصوصة. جاء في الوسيط: المصطلح هو اتفاق طائفةٍ على شيءٍ مخصوص، ولكلِّ علمٍ اصطلاحاته.

هذا وليس ضرورياً أن يسبقَ التعريبُ وضع المصطلح أو العكس بل يمكنُ أن يسيرا في خطينِ متوازيين، وبالتزامن، مع ملاحظة أن لكلٍ منهما تأثيراً في الآخر، فالتعريب يحثُّ على وضع المصطلح، والمصطلح يُيسِّرُ أعمالَ التدريسِ والترجمة والتأليفِ التي لا يتمُّ التعريبُ إلا بها. وإنه لحريٌّ بنا، في حديثنا عن المصطلح أن نذكرَ بإيجازٍ شيئاً عن طرائقِ وضعه ومنهجية اختياره وأسلوبِ توحيدِه.

١- طرائق وضع المصطلح:

أما طرائقُ وضعه فقد ذكرَ العلامةُ مصطفى الشهابي في كتابه المصطلحاتُ العلميةُ في اللغة العربية في القديم والحديث: «أن العربية قد نمت بالاشتقاقِ والمجازِ والنحتِ والتعريب، وهي الوسائلُ التي رجَعَ العلماءُ والنقلة إليها عندما وضعوا آلافَ المصطلحات في صدرِ الإسلامِ سواءً في العلومِ الفقهية واللغوية أو في علومِ فارسَ ويونانِ والهند وغيرِها من الأمم» ثم يضيف: «وهذه الوسائلُ هي التي نتخذُها في زمننا هذا لنقلِ العلومِ الحديثة إلى لغتنا الضادية».

لقد شعرَ العربُ بالحاجةِ إلى المصطلح عندما قاموا بنقلِ العلومِ والمعارفِ من لغاتٍ من سبقهم كاليونانية والفارسية والهندية إلى لغتهم،

فوضع الترجمة ثم المؤلفون بعد ذلك آلافاً من الألفاظ العربية لمقابلة المصطلحات الوافدة من تلك اللغات كما اقتبسوا منها ألفاظاً عربوها وأدخلوها لغتهم، وذلك وفقاً للطرائق أو الوسائل التي أتينا على ذكرها. ولم يكن هذا الأمر هيناً يسيراً، ودليل ذلك أن بعض الكتب قد ترجمت أكثر من مرة، وعُدل في كل مرة عن بعض ما استخدم في المرة السابقة من مصطلحات التماساً للأفضل والأصلح.

وفي العصر الحديث رافق النهضة العلمية والثقافية سعيٌ حثيثٌ لإيجاد المصطلحات، قام بذلك العمل رجالاً أفذاذاً جدُّوا في مضمار الترجمة والتأليف ووضع المصطلح ثم قامت به مجامع اللغة العربية والجامعات وهيئات أخرى وطنية وقومية وأجنبية فتمت اللغة العربية على أيديهم إلى حدٍ كبير. لقد جُمعت المصطلحات في معاجم متخصصة أو قوائم أو مسارد أحصاها بعضهم فبلغ عددها نحو ستمئة عملٍ معجمي منها (٥٣) في الطب و(١٦) في الفيزياء و(٢٦) في الاقتصاد... إلخ.

إن هذا العمل الكبير لم يتوقف ولا ينبغي أن يتوقف لأنه عملٌ يستدعيه ويحتّمه التطور العلمي والتقدم المعرفي المستمران في العالم.

٢- منهجية اختيار المصطلح:

أما منهجية اختيار المصطلح فقد تنبّه علماء ولغويون كثيرون قديماً وحديثاً إلى ضرورة اصطناع قواعد تضبط اختيار المصطلح وتعين على وضعه وفقاً للطرائق السابق ذكرها. ونجد مثل هذه القواعد قديماً لدى أبي الريحان البيروني وابن البيطار،

ونجدها في العصر الحديث لدى رفاة الطهطاوي ود. محمد شرف والعلامة
الأمير مصطفى الشهابي وغيرهم.

فقد ذكر الشهابي في نهاية معجمه «الألفاظ الزراعية» نهجَه أو
منهجَه في اختيار المصطلح نثب منه ما يلي:

تجري لفظٍ عربيٍّ يؤدي معنى اللفظِ الأعجمي.
إذا كان اللفظُ الأعجمي جديداً، أي ليس له مقابلٌ في لساننا، تُرجمَ
بمعناه كلما كان قابلاً للترجمة أو اشتقَّ له لفظٌ عربيٌّ مقاربٌ بوسائلِ
الاشتقاق والمجاز والنحت.

وإذا تعذرَ وضعُ لفظٍ عربيٍّ بالوسائلِ المذكورة عُمدَ إلى التعريب مع
مراعاةِ قواعدهِ على قدرِ المستطاع.

وَصَعْتُ بالاشتقاق والمجاز كلماتٍ عديدة، وبالنحتِ كلماتٍ قليلة
مسترشداً بالقرارات، أو قُلِّ القواعد القياسية التي اتخذها مجمعُ اللغة العربية في
القاهرة.

عَرَّبْتُ أسماءَ الأجسامِ والموادِ الكيميائية، بسيطةً كانت أو مركبةً، إلا
التي لها أسماءٌ عربية كالذهب والكبريت والحديد والنحاس.

وجاء في مقدمة «المعجم الطبي الموحد» الذي يمثل عملاً جماعياً
مؤسسياً لا فردياً ما يلي:

استعملت كلمةً عربيةً واحدةً مقابل التعبير الأجنبي، ولم تستعمل
المترادفات إلا فيما ندر.

استعملت الكلمات العربية المتداولة التي استعملها الأطباء العرب
الأقدمون إذا كانت تفي بالغرض العلمي... وتركت الكلمات الدخيلة التي

وجد ما يقابلها في العربية.

استبعدت الكلمات الدخيلة إلا إذا كانت اسماً لشخصٍ أو مشتقةً من اسمه، أو كانت مستعملةً في لغاتٍ متعددة.

ابتعدت اللجنة عن الألفاظ الوعرة ما أمكن.

لم تلجأ اللجنة إلى النحت أو التركيب المزجي إلا فيما ندر كأن تكون الكلمة قد شاع استعمالها...

وقدّم مجمع اللغة العربية بالقاهرة خدمةً جليلاً للغة العربية باتخاذ قراراتٍ مهمةٍ تصلح قاعدةً لمنهجيةً موسعةً كاملةً لاختيار المصطلح، نذكر منها:

يؤخذ بمبدأ القياس في اللغة.

يجوز النحت عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية: شِبْغَرَوِيّ (شبه غروي).

ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة: صُورِي، دُولِي، جَمَاهِيرِي.

يجوز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه: إشعاعات، تمديدات.

يجوز إدخال الـ على حرف النفي المتصل بالاسم: اللاهوائي، اللاسلكي.

يجوز الاشتقاق من الجامد للضرورة في لغة العلم: مُهَدَّرَج، مُكَبَّرَت...

وأخيراً، نظم مكتب تنسيق التعريب بالرباط عام ١٩٨١ ندوة لتوحيد

منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة، فأقرت مبادئ أساسية صاغتها في ثماني عشرة مادةً نذكر منها:

• ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح

اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترطُ في المصطلح أن يستوعبَ كل معناه العلمي.

• وضع مصطلح واحدٍ للمفهوم العلمي الواحدِ ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

• استقراء التراث العربي، ولا سيما ما استقر منه من مصطلحاتٍ تصلح للاستعمال الحديث...

ومن الحق الجمعُ بين هذه القواعدِ جميعها وتنسيقها وصبها في منهجية واحدةٍ لاختيار المصطلح تُجَعَلُ في متناول أيدي الدارسين والمدرسين والمؤلفين والمترجمين، وليس من جهةٍ أقدَرَ على ذلك من اتحادِ مجامع اللغة العربية.

٣- توحيد المصطلح:

لقد تعددت أحياناً المقابلاتُ العربيةُ للمصطلح الأجنبي لأسبابٍ عدة منها: تعدد الجهات الواضعة للمصطلح، وتعدد منهجيات التعريب وتعدد مصادر المصطلح والتأخرُ الزمني في قيام جهةٍ قادرةٍ على وضع المصطلح الملائم في الوقت الملائم. ومثال على ذلك أن وُضِعَ مقابل المصطلح الفرنسي Frein المقابلات: مكبح وكابحة وماسك ولجام وفرملة وفران، ومقابل لفظة جهاز Computer بالإنكليزية: حاسب وحاسب آلي وحاسبة وكحاسوب وعقل إلكتروني ولفظة Ordinateur الفرنسية التي تدل على الجهاز نفسه لفظة نظام وناظمة ورتابة. هذا في وقت يدخل ساحة المعرفة في العالم ما يربو على (٧٣٠٠) مصطلح جديد سنوياً أي بمعدل (٢٠) مصطلحاً كل

يوم، وأما المقابلاتُ العربية التي توضع فلا يتجاوز عددها سنوياً (٢٥٠٠) مصطلح على وجه التقريب.

ومن هنا كان السَّعيُّ لتنسيق الجهود في وضع المصطلحات وتوحيدها خشيةً أن يتسع البؤنُ فتنشأ لغاتٌ عربيةٌ علميةٌ بدلاً عن لغةٍ عربيةٍ علميةٍ واحدة. ومن هذا المنطلق أنشئ عام ١٩٦١ جهاز قومي مختص دعي «مكتب تنسيق التعريب» بالرباط في المملكة المغربية، بناءً على توصية مؤتمر التعريب الأول الذي انعقد في المدينة المذكورة في العام نفسه، بصفة هيئة مستقلة إدارياً ومالياً، ثم احتضنته جامعة الدول العربية من عام ١٩٦٩ - ١٩٧٢ إذ قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فتحولَّ جهازاً من أجهزتها.

ومهمة هذا المركز جمعُ المصطلحات المستخدمة في البلدان العربية، في كلِّ مجالٍ من مجالات المعرفة والعلم وتنسيقها وتكليفُ خبراءٍ بوضع مصطلحات كلِّ علمٍ في معجمٍ متخصص ثم عَرَضُ ذلك على الهيئات اللغوية والعلمية في البلدان العربية، وتقديمها بعد ذلك إلى مؤتمر التعريب الذي ينعقد دورياً كلَّ ثلاث سنوات لدراسيتها والتصديق عليها.

لقد أقر مؤتمر التعريب الثاني (الجزائر ١٩٧٣) (٦) معاجم للتعليم العام، والثالث (طرابلس ١٩٧٧) (٨) معاجم للتعليم العام أيضاً والرابع (طنجة ١٩٨١) (١٠) معاجم للتعليم التقني والمهني والعالي، والخامس (عمان ١٩٨٥) (١٠) معاجم للتعليم العالي، والسادس (الرباط ١٩٨٨) (٥) معاجم، والسابع (الخرطوم ١٩٩٤) (٤) معاجم، فيكون المجموع (٤٣) معجماً، وثمة (٥) معاجم في الإعداد.

ونظراً للتجانس في المعجمات المخصصة للتعليم العام والمخصصة للتعليم العالي ودرءاً للتكرار جُمِعَتِ المعجماتُ المصدقة حتى المؤتمر السادس وعددها (٣٤) معجماً في (١١) معجماً تضم (١١٢٥٦٠) مصطلحاً هُيئتُ للطبع، وصدر منها حتى الآن ثمانية معجمات.

إن جهوداً كبيرة بذلت وما تزال تبذل لوضع المصطلحات العلمية وتوحيدها، ولكن الجهود التي تبذل متأخرة لا تعطي ثمارها كاملة، فما زال ثمة مصطلحات في مجالات العلم موضع اختلافٍ ويقدرها بعضهم بنسبة ٦٪ من مجموع المصطلحات المستخدمة في التدريس والترجمة والتأليف. إنه شأن عسيرٌ ومثيرٌ ولكنه لا يدعو إلى التشاؤم، فالتعديل ممكن دوماً والبقاء للمصطلح الأصح، علماً بأن اللغات الأخرى تعاني ما تعانيه العربية، وفي أوروبا تعقد المؤتمرات لتوحيد المصطلحات.

وفي رأيي، وتداركاً لهذا الخلل في المواكبة والتزامن بين المصطلح الأجنبي ومقابله العربي، ودرءاً لتعدد المقابلات العربية للمصطلح الواحد، أن يُطوَّرَ مكتبُ تنسيق التعريب عمله بوصفه جهازَ التنسيق القومي، فيتبع ما يستجدُّ من مصطلحاتٍ في العالم في مختلف فروع العلم عن طريق مراجعة المعجمات التي تصدرُ باللغات الأجنبية، ولا سيما تلك التي تكونُ اللغة الإنكليزية أساساً لها، والكتب والدوريات، ويجمعه في قوائمٍ يعرضها على الجامعات اللغوية والعلمية والجامعات والمراكز العلمية مشفوعةً باقتراحات خبراءه، كيما تقول رأيها فيها، ثم ينسق المكتبُ بين هذه الآراء ويقدمها إلى مؤتمرات التعريب لإقرارها، وكذلك يقوم بمراجعة المعجمات التي تمَّ إقرارها وطبعها، مرة كل خمس سنوات لتعديل ما يجب تعديله وإغنائها بالجديد

وعرضها محدثة على مؤتمرات التعريب للتصديق عليها.
وإنني لأعتقد أنه قد حان الوقت لتعديل الأسلوب المتبع في وضع
المصطلح وتنسيقه وتوحيده، ورسم خطة جديدة للعمل المصطلحي، يكون
من أسسها:

تولي اتحاد مجامع اللغة العربية قيادة العملية برمتها، بحكم اختصاصه
ويغدو مكتب تنسيق التعريب جهازاً منفذاً للمشروعات التي يرسمها الاتحاد.
دعوة المنظمات والاتحادات النوعية العربية (كالمنظمة العربية للتنمية
الصناعية واتحاد المهندسين واتحاد الكيميائيين) إلى المشاركة في هذا الجهد
بالخبرات والمال، على مثال ما قام به اتحاد الأطباء عند وضعه معجمه
(المعجم الطبي الموحد).

بذل الجهود العاجلة والجادة لمكننة العمل في هذا المكتب للاستفادة
من الآلية المتطورة وقدراتها الهائلة على الحزن والاسترجاع والمعالجة.
إنشاء بنك للمصطلحات العلمية وإحداث مركز إعلام مصطلحي في
نطاق مكتب تنسيق التعريب بالرباط أو المركز العربي للتعريب والترجمة
والتأليف والنشر بدمشق والعناية بتدريس علم المصطلح، وتوحيد منهجيات
وضع المصطلح وفق قواعد واضحة متفق عليها.
الربط المحكم والمستمر بين وضع المصطلح وتوحيده من جهة وبين
استخدامه في الترجمة والتأليف والتدريس والبحث العلمي، واعتبار العملية
برمتها جزءاً من حركة التقدم العلمي والتقني والنهضة الحضارية في الوطن
العربي.

الخاتمة:

وخاتمة القول: إن قضية التعريب والمصطلح والسير بها نحو الأفضل ليست قضية لغوية فحسب، بل هي قضية امتلاك هويتنا الثقافية والمحافظة عليها، قضية اللحاق بالتقدم العلمي والتقني في العالم، قضية التقدم الحضاري من موقع الذات العربية الفاعلة البعيدة عن التبعية والاستلاب، قضية بلوغ القدرة على استئناف دورنا في رفد الحضارة الإنسانية والمشاركة في صنع المستقبل.

المراجع

كتاب «المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث»
للأمير مصطفى الشهابي. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، طبعة
ثانية منقحة ومزودة ١٣٨٤هـ = ١٩٦٥م.

كتاب «اللغة العربية والصحة العلمية الحديثة» تأليف الدكتور
كارم السيد غنيم عضو كلية العلوم بجامعة الأزهر - مطبوعات مكتبة ابن
سينا بالقاهرة ١٩٨٩م.

كتاب «الأسس اللغوية لعلم المصطلح» تأليف الدكتور محمود فهمي
حجازي. مطبوعات مكتبة غريب بالقاهرة ١٩٩٣م.

كتاب «التعريب والتنمية اللغوية» تأليف الدكتور ممدوح خسارة
مطبوعات دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق، ١٩٩٤م.

محاضرة «التعريب والمصطلح العربي الموحد» للدكتور محي الدين
صابر المدير العام السابق للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أقيمت في

ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً بتونس من ٧ - ١٠ تموز ١٩٨٦.

محاضرة «قضية المصطلح العلمي في نطاق تعريب التعليم العالي»
للدكتور شاكر الفحام رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق، أقيمت في ندوة
تعليم اللغة العربية في الجامعات العربية التي عقدت في رحاب جامعة الجزائر
من ٧ - ٩ نيسان ١٩٨٤.

كتاب «دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب» تأليف شحادة
الخوري، إصدار دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ط ٢ / ١٩٩٢.
كتاب «الترجمة قديماً وحديثاً» تأليف شحادة الخوري. إصدار دار
المعارف بسوسة/ تونس ١٩٨٨.

محاضرة «التعريب والمصطلح» للأستاذ شحادة الخوري أقيمت في
ندوة «التعريب وصلته بشخصيتنا الوطنية والقومية» التي أقامتها كلية
الآداب والعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية - في جامعة تشرين باللاذقية
من ٩ - ١١ نيسان ١٩٩٦.